

- شمس الدين بك - اقترح تأجيل البحث الى الجلسة المقبلة لنفكر به ملياً .
- فخامة الرئيس - هل توافقون على هذا الاقتراح ؟
- فوافق المجلس على ذلك .
- منقال باشا - والله اذا صدقتموه نعلمون ماذا يحصل .
- نجيب بك الشريدي - ماذا يحصل ؟
- منقال باشا - يحصل ضياع الامة .
- فخامة الرئيس - مواضع الجلسة القادمة تقيم مواضع جلسة اليوم .
- ورفعت الجلسة

سبكرير المجلس التشريعي
عبرزي

ملحق

السنة الثانية

العدد ٤٤

الجريدة الرسمية

للمجلس التشريعي الأردني

و ١٥ شباط ١٩٣١

عمان : الاحد في ٢٧ رمضان ١٣٤٩

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الثالثة والعشرون للدورة الانتخابية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

هكذا صنف المحرر

الجلسة الثالثة والعشرون

افتتحت الجلسة الثالثة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للجلس التشريعي الاردني بتاريخ ١-١-١٩٣١ للمصادف يوم الاثنين برئاسة فخامة الرئيس وحضور أكثرية قانونية .

فخامة الرئيس - يقرأ الضبط .

شمس الدين بك - اقترح عدم قراءة الضبط على شرط ان يقرأ مع ضبط الجلسة الحالية في الجلسة المقبلة .

فوافق المجلس على ذلك .

فخامة الرئيس - عندنا قانون المحكمة الخاصة .

شمس الدين بك - كنا نذاكرنا في هذا القانون ولم يبق علينا الا ان نقرر استيفاء البحث به .

ابو شعر بك - كان المجلس قرر استيفاء البحث به .

توفيق بك - نعم كان طلب نجيب بك ابو شعر استيفاء البحث ولكن لم يقرر شيء بعد .

شمس الدين بك - اريد ان اذكر الاخوان الكرام بضرر هذا القانون وهم احق مني بالمحافظة على حقوق الامة العربية لان الموقف حرج حيث ستصبح كتلة مركبة من ٧٥ بالمائة من العربان تحت رحمة الاجانب .

عوده بك - كنا تكلمنا طويلاً في موضوع هذا القانون الذي هو عبارة عن كيفية تنفيذ الاتفاقية الموقعة بين صاحب السمو الملكي المعظم وحكومتنا السورية وجبل الدروز . بقي علينا ان نبحث في الفوائد والاضرار التي تنجم عن تطبيق الاتفاقية . فلما ان تساءل بعد التجربة التي مضت على تطبيق هذه الاتفاقية هل كانت النتيجة في مصلحة بلادنا ام لا ؟ الكل منا يعلم مقدار الغزوات التي اجتليت فيها شرق الاردن من عربان سوريا ومقدار الاضرار العظيمة التي حصلت لعرباننا من غزوات عربان سوريا وعندما تريد قواتنا التشكيل بهم وتجهزهم لاسترداد المنهوبات منهم يكونوا قطعوا الحدود وعندئذ قواتنا ترى امامها القوة الافرنسية مرابطة على الحدود فلا تتمكن من مطاردة الغزو وبالنسبة عرباننا تضطر لمقاومة عربان سوريا بنفس عملهم الامر الذي ادى الى الحاق

الاضرار في المجهتين وان عربان بلادنا تغزو ٥ بالمائة بالنسبة لما لحق لعربان سوريا من جرائم غزوات عرب بلادنا منهم .

واذا راجعنا الاحصاءات بحق هذه الغزوات والاضرار المستمرة بعد نفاذ هذا القانون نرى ان الاضرار تناقصت ٩٥ بالمائة وهذا ثابت من القيود الرسمية فاذا كانت الاتفاقية حسنة وموافقة لمنافع عرباننا فما علينا الا ان نبحث فيما يتعلق بإمكان لغو هذه الاتفاقية باعتبارها مضرّة او عديمه .

فا الاتفاقية عقدت بين سمو الامير المعظم وبين حكومتنا السورية وجبل الدروز والقانون التسيي نحن بصددده ماهو الا عبارة عن نظام يخول محاكنا وحكومتنا كيفية تطبيق احكام تلك الاتفاقية ، وليس بوسع مجلسنا هذا ان يقرر لغو الاتفاقية طالما عقدها صاحب السمو الملكي وفقاً للمادة ١٩ من القانون الاساسي اذاً فما علينا الا ان نقبل هذا النظام الذي يخول حكومتنا حق تنفيذ هذه الاتفاقية . فاذا ابطالنا العمل بهذا النظام فاذا تكون النتيجة ياترى ؟ مللنا الاتفاقية نافذة المفعول هل بإمكاننا ان نعرف النتيجة ؟ اريد ان اقول الحقيقة ولو كانت مرة .

نظمي بك - ارجوك ان لا تقولها

عوده بك - (مداوماً) اذن كل واحد منا يعلم ما هي النتيجة وارجو من كل واحد من الاخوان الذين لا اشك قط بوطنيتهم وغيرتهم على المحافظة على حقوق البلاد ان يتأملوا بالواقع ويتدبروا الامر وانا ارى بدوري ان الموافقة على هذا القانون افيد من حيث السياسة والمصلحة .

ابو شعر بك - لقد تكلمنا كثيراً وقد ابان الزميلان المحترمان شمس الدين بك وعوده بك وجهة نظرهما التي تختلف كل الاختلاف عن وجهة النظر التي تبحث بها والتي اقصد الآن اتمام البحث بها .

فشمس الدين بك يقول بان هذا القانون الذي بني على اساس الانتدابية الموقعة بين شرق الاردن وسوريا وجبل الدروز مضرراً والي اواقفه على ذلك لان ما رأيناه حتى الآن من سياسات متبعة تجاه البدو الرحل هي سياسات ليس بها من حسن النية شيء .

ولا يستغرب المجلس العالي هذا القول لانا اذا استعرضنا حالة البدو الرحل نجدهم سيئاً تفقر مستمر ، ففي هذه السنة هم اسوأ حالا من السنة الماضية وفي السنة الماضية كانوا احسن حالا من السنة التي سبقتها ، ولا يسعني الا القول بانه من صالح الامة الاردنية ان تصون هذا القسم الكبير من الشعب الاردني وتحافظ عليه لانه القوة الفعالة الكبيرة التي يستفاد منها في ظروف كثيرة وليست الثورة العربية الكبرى وما تلاها من نهضات وطنية بعيدة عن البال

ولا بد لي ان اقول ايضاً ان صاحب السمو الملكي الامير عبد الله المعظم الذي عقد هذه الاتفاقية هو احرص منا على صيانة بلاده وعلى صيانة البدو الرحل وهو يقدر ما لهم من المسكاة حق القدر ولكن سمو الامير هو رأس الدولة ومقدس وغير مسؤول فلا يمنعنا ذلك من ابداء رأينا الصريح بجملة تامة حسبما يتطلبه الواجب الملحق على عواقتنا .

نعم ان الفروقات قد نوازلت بين العشائر الرحل التابعين لحكومة شرق الاردن والعشائر الرحل التابعين لدولة سوريا ولا بد من وضع نظام او قانون يضمن رفاهية هؤلاء البدو الرحل ويضمن السكينة والامن العام فهل هذا القانون يضمن ما ذكرته ، هنا زبدة القول اني حتى الان لم اصرح برأيي التام في امر هذا القانون لأنني كما اسلفت متمسك بمبدأ وهو وجوب اخذ رأي المجلس العالي في اي اتفاق يعقد مع البلاد الخارجية واني وان رفضت التصديق على هذا القانون فليس معناه انني ارفض المبدأ الذي وضع لاجله بل لاني اصر على ان لا تصيب على المجلس العالي هذه الصلاحية الطيبة الواسعة فالمجلس العالي لم يقبل يقل كلمة في صدد الاتفاقية التي بنى عليها هذا القانون ولذلك فأعطاء رأيي بصلاحية هذا القانون او عدم صلاحيته هو امر صعب جداً ومن الامور غير المستحسنة لان النظر في الفرع والقرار به هو قبول بالاصل فأذا قبلنا هذا القانون معناه اننا قبلنا الاتفاقية على العمياء دون ان نمط رأيناها واطن ان زملائي المحترمين قد ادر كوا النقطة الهامة التي ارمي اليها ولست بحاجة الى التويل واقتراح استيفاء البحث .

شمس الدين بك - ان قبول القانون معناه قبول الاتفاقية بلاشك ولا ريب وقبل ان تعرض الاتفاقية على هذا المجلس التصديق على هذا القانون مضر بمصلحة البلاد وسيخذ ذلك كتعامل كما هي العادة في الامور السياسية فكثير من اعضاء المجلس التشريعي تنبؤوا عن هذه الجلسة كي لا يدوا رأيهم في هذا الموضوع الهام واما عوده بك الذي يتخوف من العواقب اقول له هل هناك عواقب وخيمة اكثر مما رأينا وكما قلت ان بالتصديق على هذا القانون نسلم الافرنسيين والانكليز التحكم بمقدرات البدو الرحل البالغين ٧٥ بالمائة من عدد السكان وهيل يفهم الانكليز والافرنسيين في عادات العشائر اكثر منا حتى تكون الاكثرية يديم في المحكمة الخاصة . اني شر كسي ولكن اري من واجبي المحافظة على حقوق العرب فكما الحري على اخواني العرب المجلس ان لا يقبلوا بقانون مضر بمصلحة البلاد العربية . وبما ان عدد الاعضاء ١٣ عضو آفانا سانسحب من هذه الجلسة لكي تعطل حتى لا كون سبب على تصديق هذا القانون لانا على شفا جرف من الهاوية .

محمد بك الانسي - من الذي تميم غير نقيب بك يا ابا سامي ورأيه معلوم لدينا .

شمس الدين بك - رفيفان باشا ومثقال باشا وحمد بن جازي الذين هم اعلم منا بامور البدو . محمد بك الانسي - ان رفيفان باشا ذهب بمعية سمو الامير المعظم الى ناعور . شمس الدين بك - انا ارجح ان يقتل في كل يوم الف رجل من العربان ولا ان تبلى بقانون وضعت السياسة الفاشية .

عوده بك - ان الاتفاقية المعقودة هي من حقوق سمو الامير المعظم ولم يجوز لنا ان نقبل الاسامي ان تعرض للمعاهدات التي تعقد بين سموه المعظم والحكومات الاجنبية فما علينا الا ان نقبل بما امره صاحب السمو الملكي المعظم .

اما اذا كان الزملاء يريدون توسيع صلاحية المجلس من حيث حق النظر في الاتفاقيات فانا اشاركهم في هذه الرغبة ولكن كيف الوصول اليها الجواب يجب على احدنا ان يتقدم بتقديم اقتراح يتعلق بتعديل المادة ١٩ من القانون الاسامي ويضع قيود احترازية تؤمن هذه الغاية واري ان البحث استوفى حقه .

شمس الدين بك - نعم ان الاتفاقيات هي حق من حقوق العرش ولكن لا يوجد دولة واحدة في العالم الا وتستطلع رأي اعضاء مجلسها وارجو ان لا تبث في سمو الامير المعظم في كل مناسبة لانه حفظه الله دستور مكرم وغير مسئول وضحي كل شيء في سبيل العرب .

عوده بك - اظن ان شمس الدين بك لم يطالع القانون العثماني فلو طالع له لوجد فيه تفصيلات عن المعاهدات التي تعقد بين الترك والحكومات الاجنبية ويوجد فيه ما يتعلق بالمعاهدات التي هي من حقوق العرش والتي هي من حقوق البرلمان ولسا كان لا يوجد في قانوننا الاسامي ما يستوجب اخذ رأي المجلس ارجو اعطاء القرار في استيفاء البحث .

شمس الدين بك - انا قرأت المواد التي تفيد الامة ولكن عوده بك . . .

فخامة الرئيس - كفى سمعت الاقتراحات انقائلة باستيفاء البحث .

فوافق المجلس على استيفاء البحث .

فخامة الرئيس - اضع مجموع القانون بالرأي .

فوافق المجلس على قانون المحكمة الخاصة .

نقيب بك ابو شعر - مات الملك عاش الملك .

شمس الدين بك - هذه اجتهادات .

فخامة الرئيس - عندنا قانون التدخين .

نجيب ابو شعر - ارجو من سعادة مدير الزراعة ان يبين لنا ماهي الاسباب الموجبة لوضع مثل هذا التعديل وهل هنالك اسباب موجبة غير الاسباب التي ذكرت ام لا ؟

ابراهيم بك - انا اجيبك بصفتي مقرر اللجنة .

نجيب بك ابو شعر - مدير الزراعة حضر الان ووجهت اليه هذا السؤال .

ابراهيم بك - انا اجيبك عن المسائل القانونية واترك لمدير الزراعة تنفيذ المسائل الفنية .

نجيب بك ابو شعر - انا اريد الجواب من مدير الزراعة لانني في الجلسة الماضية سألت

ابراهيم بك وقال انني لاعلم شيئاً عن المعادن من الوجهة الفنية .

ابراهيم بك - نعم لاعلم ذلك من الوجهة الفنية .

سعيد بك المفتي - ان الجواب عائد لمقرر اللجنة من الجهة القانونية ومدير الزراعة يوضح الجهة الفنية .

ابراهيم بك - اجيبك على سؤالك بكلمتين مختصرتين وهو ان القانون عند ما يأتي من الحكومة كمشروع يوضع لزومه او عدمه في الرأي وقد سبق ان المجلس قرر لزوم هذا القانون واحيل على اللجنة فلم يبق حاجة للاستفسار عن الاسباب الموجبة والان فاصلتنا الان نبدأ بالذاكرة بمادة فائدة ثم يوضح مجموعته في الرأي عند اتمام المذاكرة بمواده .

نجيب بك ابو شعر - لما كان ابراهيم بك في جلسة ماضية عجز عن الاجابة قرر المجلس لزوم جلب مدير الزراعة وهو امامكم .

ابراهيم بك - لانسى ان المجلس قبل ثلاث مواد منه .

ابو شعر بك - انني على ما اعلم بأن قانون التعدين العثماني هو كاف لامارة شرق الاردن في ظروفنا الحاضرة وان هذا التعديل تابع لقانون صدر يوم لم يكن في البلاد مجلس تشريعي والامة لم تبين رأيا فيه .

عطاء الله بك - ارجو ان تعطينا معلومات عن القانون العثماني الذي تبحث عنه .

ابو شعر بك - انا لست هنا موجوداً لأعطاء محاضرة في هذا الشأن ويجب على كل عضو ان يعرف ذلك فاننا اصر على سؤالي السابق وضرورة الاجابة عليه من مدير الزراعة .

سعيد بك المفتي - ارجو اعادة السؤال .

نظمي بك - لا يجوز ان يعارض نجيب بك ابو شعر وهو مستعد ان يشرح لمجلسكم هذا الايضاحات الكافية عن قانون التعدين العثماني ولكن تدخل المجلس غير المشروع منعه عن إعطاء الايضاحات فلا حول ولا قوة .

نجيب بك ابو شعر - اذا لم يجيب المدير سأذنب الانسحاب .

عوده بك - اعلم ان كلمة الانسحاب كلمة غير طيبة .

ابو شعر بك - اذن فليقرر المجلس .

فخامة الرئيس - اضع بالرأي اقتراح نجيب بك ابو شعر القاضى باجابة مدير الزراعة على

سؤال نجيب بك عن الاسباب الموجبة .

فرفض للمجلس هذا الاقتراح .

فخامة الرئيس - حتى نجيب بك ابو شعر نفسه لم يرفع يده .

ابو شعر بك - ما الفائدة من رفع اليد ؟

فخامة الرئيس - فلندأوم على المذاكرة بتعديل قانون التعدين .

ابراهيم بك - المادة ٣ - عدلت الفقرة (ط) من المادة (١) ٢ من القانون كما يلي . -

تعني كلمة (معادن) جميع المواد ذات القيمة الاقتصادية التي تولف جزءاً من اديم الارض او مشتقة منه طبيعياً وتشمل الزيت المعدني والغاز والاسفلت والغاز الطبيعي ولكن لا تشمل المعادن المتحللة او الاشجار او الاخشاب او ماشاء كلها من محصول الحراج او الحجر او لوح الحجر او البازلت او صخور اخرى نارية او متحولة الى مرمر او البلور الصخري او المرمر او الصوان او التباشير او الحصى او الرمل او الطين الخزفي .

قبلت

٤ - عدلت الفقرة (س) من المادة (١) ٢ كما يلي . -

وتعني عبارة (المعادن الراسبة) المعادن الثمينة وغير الثمينة التي توجد في الرمل او في البحص بشكل ذرات او بلور او قطع .

قبلت

٥ - عدلت الفقرة (ر) من المادة (١) ٢ كما يلي . -

وتعني عبارة (كميات وافية) مقادير وافية من المعادن التي تمكن القيام بعمليات التعدين او الاستمرار عليها على قاعدة تجارية .

قبلت

٦ - عدلت الفقرة (ض) من المادة (١) ٢ كما يلي . -

وتشمل لفظة (التنقيب) جميع العمليات المتعلقة بالبحث عن المعادن والضرورية لتمكين

المنقب من الفحص فيما اذا كان يوجد في الارض معادن .

قبلت

٧ - عدلت الفقرة الاولى من المادة ٦ كما يلي . -

لا يمنح تصريح بالتنقيب او بالتحرية او رخصة بالتنقيب او التنقيب عن الزيت او حق التعدين او عقد ايجار التعدين او استخراج الزيت في ارض ما خلاف الاراضي العمومية الا بموافقة صاحب تلك الارض اذا لم تكن مؤجرة لمدة تزيد على ثلاث سنوات او بموافقة صاحب تلك الارض ومستأجرها اذا كانت مؤجرة على هذه الصورة واذا لم يوافق من ذكر في خلال شهر واحد من تقديم طلب لذلك من قبل المراقب ولم يكن صاحب الارض او مستأجرها حاملاً او طالباً تصريحاً بالتنقيب او رخصة او صاحب حق او عقد ايجار في الارض المذكورة فعندئذ يجوز منح التصريح او الرخصة او الحق او الايجار حسب هذا القانون وذلك لمن اعطاه الطالب كفالة بالصورة التي يطلبها المراقب لدفع تعويض معقول عما يحدث من الضرر اثناء القيام بعمليات التعدين المصرح بها .

قبلت

٨ - عدلت الفقرة الثامنة من المادة السادسة كما يلي : -

(يشمل ضمناً كل تصريح بالتنقيب او بالتحرية او رخصة بالتنقيب او التنقيب عن الزيت او حق التعدين او عقد ايجار للتعدين ولا استخراج الزيت الامور الاتية . -

٩ - عدلت الفقرة (ب) من المادة التاسعة (١) كما يلي . -

(ب) او لاسي شخص ادين بجريمة بموجب هذا القانون الا بعد موافقة المجلس التنفيذي او منح سابقاً تصريحاً او رخصة او حقاً او ايجاراً بموجب هذا القانون ثم صدور منه لاخلاله بشروطه او احكامه .

قبلت

١٠ - عدلت الفقرة (ج) من المادة (٣٢) كما يلي . -

(ج) اية بقعة قدم طلب لمنح حق التعدين او عقد ايجار للتعدين فيها او لاستخراج الزيت منها اذا رفض الطلب او سحب .

تضاف الفقرة التالية الى آخر المادة ٢٢ المذكورة وتعتبر فقرة (د) .

(د) اية بقعة صودر من اجلها حق التعدين او عقد ايجار للتعدين ولا استخراج الزيت او سلم

وانتهت مدته .

قبلت

١١ - عدلت الفقرة (١) من المادة ٣٣ كما يلي . -

٣٣ (١) لرئيس الوزراء ان يطلب الى طالب حق التعدين او ايجار التعدين او استخراج الزيت سواء كان يحمل شهادة باكتشاف او لم يكن ان يبرز ادلة يفتق بها انه يملك مالا كافيًا وذو معرفة فنية لاستخراج المعادن او انه بإمكانه الحصول على ذلك المال او المساعدة مما يضمن ترويج واجراء عمليات التعدين في المنطقة التي قدم الطلب بشأنها .

قبلت

١٢ - عدلت الفقرة (١) من المادة ٣٥ كما يلي . -

٣٥ (١) اذا كان قسم من الارض التي قدم بشأنها طلب لمنح حق التعدين او لعقد ايجار التعدين او استخراج الزيت منها ارضاً مملوكة او موقوفة وفقاً صحيحاً فلا يمنح ذلك الحق او يعقد الايجار الا بموافقة صاحب الارض اذا كانت مملوكة او بموافقة المرجع ذي الصلاحية اذا كانت وفقاً صحيحاً .

قبلت

١٣ - عدلت المادة ٢٦ كما يلي . -

٢٦ - اذا منح اي شخص خلاف حامل شهادة الاكتشاف حق التعدين او عقد ايجار التعدين او استخراج الزيت فيكون للجلس التنفيذي الصلاحية في ان يفرض العوائد الاضافية التي يراها عادلة في تلك الظروف ويدفع منها المبلغ الذي يراه مناسباً لحامل شهادة الاكتشاف .

قبلت

١٤ - عدلت المادة (٣٨) كما يلي . -

٣٨ - يمكن ان يمنح عقد ايجار التعدين بعد دفع الرسوم المقررة لبقعة لا تزيد على الحد الاعلى المعين او في حالة منح من يحمل تصريحاً بالتنقيب عقد ايجار لبقعة لا تزيد على الحد الاعلى المعين في المادة ١٢ وتمنح لمدة لا تتجاوز الثلاثين سنة بشرط ان يكون للمستأجر حق الافضلية في تحديد ايجاره لشروط مناسبة وعادلة مادامت المعادن تستخرج بكيات وافية وبسري مفعول هذا الايجار كالمحال له منع تمديد ايجار المناجم والمعادن في البقعة المؤجرة وبخول حق اشغال سطح ارض تلك البقعة وماتحه حسبما هو مبين في الايجار لفتح ابار او مدخل المناجم ولاجراء الاعمال السطحية ونصب الآلات والعدد الضرورية لتعدين تلك البقعة مع حق طلب استخراج سطح بقعة اخرى اذا كان

ذلك ضروريًا لتكوير أو معالجة المعادن المستخرجة أو الردم الذي يرفع من المناجم أثناء التعدين (٢) تكون عقود إيجار التعدين من هكذا أنواع ونوع بموجب هكذا تصديقات ولم يحدد المناطق الذي قد يعينها المجلس التنسيقي على أنه لا يمنع عقد إيجار لاستخراج الزيت يقتضي هذا الفصل من القانون.

(٣) أن مجموع المساحة التي تؤول لشركة واحدة أو لعدة شركات متحدة لا يتجاوز ضعفي الحد الأعلى المعينة للمساحة التي تعطى بموجب تصريح التحري.

قبلت

١٥ - عدلت الفقرة (٢) هـ من المادة ٣٩ كما يلي -

مد انابيب الماء وبناء بئار الماء واحواض وصهاريج مع مراعاة نصوص الفصل السادس.

قبلت

١٦ - عدلت الفقرة (ب) من المادة ٤١ كما يلي -

ومع مراعاة نصوص الفصل السادس أن يتصرف ويستعمل لاية غاية لتعلق بحفريات الاستكشاف أو الاشغال المنوه بها في الفقرة السابقة الماء الموجود تحت سطح اية بقعة من البقاع المذكورة الذي يكتشف بواسطة عمليات كهذه وأن يحفر عن هذا الماء ويجمعه ويضبطه لاستعماله فيما يتعلق بتلك العمليات.

قبلت

١٧ - عدلت المادة ٤٩ كما يلي -

إذا استحق دفع بدل الإيجار أو أي مبلغ آخر بموجب حق التعدين أو عقد إيجار التعدين أو عقد استخراج الزيت أو إيجار سطح الأرض ولم يدفع في الاستحقاق أو قبله يضم على المبلغ المستحق خمسة في المئة منه فإذا لم يدفع الإيجار أو المبلغ مع هذه الغرامة خلال شهر واحد من تاريخ الاستحقاق يضاف إلى المبلغ المستحق غرامة أخرى قدرها عشرة في المئة بدون اعتبار غرامة خمسة في المئة السابقة وإذا لم يدفع الإيجار أو المبلغ المستحق مع الغرامتين المذكورتين خلال شهر واحد بعد مرور الشهر الأول فللمدير أن يحصل للمبلغ باقاة دعوى باسمه في المحكمة ذات الاختصاص.

قبلت

١٨ - عدلت الفقرة الأولى من المادة ٥٠ كما يلي -

يجوز لصاحب حق التعدين أو عقد إيجار التعدين أو إيجار سطح الأرض أن يتنازل عن

ذلك الحق أو الإيجار بعد موافقة المجلس التنفيذي ومع مراعاة الانظمة الموضوعية بموجب هذا القانون وحقوق الأشخاص الذين يدعونها منه أو بواسطته.

قبلت

١٩ - عدلت المادة ٦٨ كما يلي -

يستأنف قرار الشخص المعين لسباع الاعتراض إلى محكمة الاستئناف كما لو أنه قرار استئناف من محكمة بدائية.

قبلت

٢٠ - عدلت الفقرة الثالثة من المادة ٧١ كما يلي -

يستأنف هذا القرار إلى محكمة الاستئناف.

قبلت

٢١ - عدل عنوان الفصل السابع كما يلي -

في تحويل ورهن وتسليم حقوق التعدين.

قبلت

٢٢ - عدلت المادة ٧٣ الثانية كما يلي -

٧٤ - تكون جميع حقوق التعدين مع مراعاة نصوص هذا القانون قابلة للتحويل سواءً تحويلاً مطلقاً أو بطريقة الرهن أو التسليم أو التوحيد أو أن يتصرف بها بطريقة أخرى بنفس الكيفية كما يتصرف بأية حقوق في الأراضي بشرط -

(أ) أن لا تحول إلا بعد موافقة المدير.

(ب) أن ينشر التسليم أو التحويل في الجريدة.

قبلت

٢٣ - عدلت المادة ٨٠ كما يلي -

كل من يحجز عن العمل بنصوص الفقرتين (٢) و (٤) من المادة ٢٦ يعاقب بغرامة لا تزيد على ٢٥ جنهماً أو بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر.

قبلت

٢٤ - عدلت المادة ٨٠ كما يلي -

كل من وضع أو أثبت في وضع المعدن أو مادة في أي بقعة أو مكان لتضليل أي شخص عن كمية أو نوع المعادن الموجودة في أرض ما أو عمل أي شيء بأية عينية للغرض نفسه قصد أن يضل أو

يخضع أي شخص كان يعاقب بغرامة لا تزيد على ٥٠٠ جنيه أو بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات أو بكليهما وبعد الحكم عليه يصادر ماله من الحقوق بموجب هذا القانون ويذكر ذلك في سجل فرع المناجم .

قبلت

٢٥ - عدلت المادة ٩١ كما يلي -

يستأنف قرار المراقب في أية دعوى كانت إلى محكمة الاستئناف .

قبلت

٢٦ - عدلت الفقرة السادسة من المادة ٩٤ كما يلي -

لا يجوز لحامل رخصة تاجر ان يشتري أي معدن من المعادن الثمينة او يتاجر بها او يستلمها الا اذا تبين له بعد تحقيق معقول انه يحق لبائع المعادن حيازتها والتصرف بها وعليه عند اجراء معاملة كهذه ان يقيد في دفتر يحفظه لهذه الغاية اسم وعنوان الشخص الذي استلم منه المعادن الثمينة ونوع المعاملة وقيمة المعدن والتمن الذي دفعه .

قبلت

٢٧ - تلغى المادة الثانية من القانون المعدل لقانون التعدين لسنة ١٩٢٨ المنفذ في العدد (١٩٨) من الجريدة الرسمية الصادر في ١ اغسطس سنة ١٩٢٨ .

نجيب بك ابو شعر - انني لم انسحب من الجلسة احتراماً لرأي الاكثرية ومقام المجلس العالي وان بقائي ليس معناه المرافقة على هذا التعديل ثم لا بد لي من ان الفت نظر معالي وزير العدلية واغبطه على هذه الفرصة الثمينة التي اكتسبها .

نظمي بك - اشطب هذه الكلمة .

ابو شعر بك - لا تقاطعني ولم تجري العادة بالشطب ولست من الذين يسحبون كلامهم ولا بد لي ان اغبط معالي وزير العدلية على الفرصة التي اكتسبها ومشى بمواد هذا القانون بسرعة ١٠٠ ميل في الساعة على الاقل ولا بد لي ان الفت نظر المجلس الى مسألة شاذة جرت في هذا المجلس وهي عدم رفع الايدي عند وضع كل مادة بالرأي .

نخامة الرئيس - الموافقة حصلت .

ابو شعر بك - اعلن عدم موافقتي على هذا القانون .

سعيد بك المغني - ارجو من نجيب بك ابو شعر باسم المجلس ان كان لديه متسع من الوقت

ان يدرس القانون الاصيل فاذا كان هنالك ما يتعارض مع منافع البلاد فتحت مستمدون لقبول آرائه الصائبة في هذا الموضوع .

ابو شعر بك - لا بأس اشكركم .

نخامة الرئيس - اضع مجموع القانون بالرأي .

فوافق المجلس عليه .

نخامة الرئيس - عندنا سوالات نظمي بك تفضل بالاجابة يا توفيق بك .

توفيق بك - السؤال الاول : نصت المادة (٣) من المعاهدة على انه سيضبط عدد الموظفين البريطانيين وشروط استخدامهم باتفاق على حدة فهل عقد هذا الاتفاق واذا لم يعقد فهل حصل مفاوضات ومفاوضات رسمية تحريرية وما هي النتيجة التي وصلت اليها الحكومة في هذا الشأن ؟ واذا لم تحصل مفاوضات ولم يفتح باب المفاوضات فما هو العائق او الحائل دون انفاذ مرابي هذه المادة بالبحوث عنها في المعاهدة .

راجياً من نخامة رئيس الحكومة الاجابة على استلتي هذه بوضوح وجلاء .

فالجواب - لم توضع الاتفاقية المذكورة بعد ولكنها تحت البحث والدرس وعمما قريب سنتم السؤال الثاني - تعلمون انه بمقتضى المادة (٩) من المعاهدة لا بد لي بأجني امام محاكمنا من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية وذلك الى ان يوضع نصوص قانونية في المواد القضائية لصيانة مصالح الاجانب بشروط تدمج في اتفاق على حدة يبلغ الى مجلس عصبة الامم . ولا ريب انكم تعلمون ايضاً بأن الممثل البريطاني في عمان لم يوافق على روية كثير من القضايا الجزائية التي يكون فيها المدعى عليه اجنبياً فضلاً عن مالي ذلك من المحاذير السادية والمعنوية فان لهذا الموضوع شأن عظيم من الناحيتين القضائية والسيادة القومية . لهذا ارجو فخامة رئيس الوزراء ان يبيني على استلتي الاتيه :

أ - هل ان الحكومة طلبت الى الخليفة فتح باب المفاوضات لعقد اتفاق كمذا ؟

ب - فاذا لم تطالب حتى اليوم فما هو السبب ؟

ج - وان طلبت فاذا كان الجواب ؟

الجواب - الاتفاقية العدلية هي ايضاً من الاتفاقيات التي نصت الاتفاقية الاردنية - البريطانية

على وضعها وجوابي بشأنها هو عين جوابي الاول .

محمد بك الانسي - يعني بعد شهرين ؟

السؤال الثالث :

ارجو من فخامة رئيس الحكومة ان يفضل بالاجابة على استلتي الآتية :

أ- هل وضح قانون الوراثة الخاص الذي نصت عليه المادة (١٦) من القانون الاساسي ؟

ب- فأذا كان قد وضع مثل هذا القانون فلما لم ينشر حتى اليوم ؟

ج- واذا لم يوضع حتى اليوم فما هو السبب الداعي لذلك مع العلم بماله من الشأن والقدسية والحرمة بنظر الشعب ؟

الجواب - اظن ان حضرة العضو المحترم على علم بأن مشروع هذا القانون قد تم وهو تحت البحث والتدقيق كما يعلم معالي وزير العدلية .

محمد بك الانسي - متى يأتي ؟

فخامة الرئيس - في هذه الدورة .

السؤال الرابع - قرأنا في العدد (٢٨٦) من الجريدة الرسمية ان المجلس التنفيذي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣-١١-١٩٣٠ قد صادق على القرار المعطى من وزير المالية ومدير الجمارك والقاضي باعفاء كافة اللوازم والالات والإدوات المختصة بأعمال (الفرق) التي ستقوم بخطط خط بغداد - حيفا من الرسوم الجمركية واعفاء الامتعة الشخصية المائدة لاجزاء هذه الفرق من هذه الرسوم ايضاً .

فيعلم من هذا بأن هنالك - فرق - باشرت بخطط خط حديدي فيما بين حيفا وبغداد وبأن هذا الخط مار بأراضيها وقد سبق ان قرأنا في الصحف السيارة التي تصدر في البلاد المجاورة شيئاً عن هذا المشروع الا اننا نرى اننا نسمع كلمة الحكومة في هذا الموضوع . اما وقد اقرت الحكومة اعفاء كافة لوازم فرق التخطيط وحتى امتعتهم الشخصية من الرسوم الجمركية . ولم نعلم شيئاً عن هذا الخط بالرغم لما لهذا المشروع من الاهمية لهذا ارجو ان يحكرم فخامة رئيس الحكومة بالاجابة على استلتي الآتية :

١ - هل باشرت تلك الفرق عملها في تخطيط خط حيفا - بغداد الحديدية وما أنه سيتم بأراضي امارتها هل اخذ رأي الحكومة في تخطيطه وتدريبه ؟

٢ - وهل هذا الخط هو عسكري ام تجاري وان كان الثاني فمن هو صاحب الامتياز وما هي شروطه ؟

٣ - وسواء كان عسكرياً ام تجارياً فما هي الفائدة المادية التي تعود على خزنة البلاد من مزود هذا الخط بأراضيها ؟

الجواب - لم يقرر بعد تمديد الخط ولذلك فإن البحث عن صاحب الامتياز سابق لاوانه وكل ما في الامر ان الحكومة البريطانية رأت ان تقوم بواسطة مهندسين بريطانيين بتفتيهم لاجل تخطيط خط حيفا - بغداد وتنظيم خرائط لاجل المباشرة في التمديد بعد تعيين الطريق وقد وافق المجلس التنفيذي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ اغسطس سنة ١٩٣٠ على ان لاتمنح حكومة شرق الاردن في قبول المهندسين المنتخبين من قبل الحكومة البريطانية الذين اخذوا على عاتقهم القيام بهذا المشروع . ومن الطبيعي بعد تنظيم الخرائط وتقرير تمديد الخط ان يطلب الى الحكومة موافقتها على ذلك وعندئذ نتفاوض وتبحث في الشروط التي تعود بالمنافع الجزئية على خزينة البلاد . اما الجواب على السؤال الخامس فليسمح لنا تنظيمي بك بتأجيله الى الجلسة القادمة .

فخامة الرئيس - عندنا كتاب يتعلق بقانون مشاريع القرى الذي اعيد للجلس من قبل رئاسة الوزراء ليقرأ :

قري ؟

فخامة رئيس المجلس التشريعي المعظم

كنت بسبب ماظهر لي من ان هنالك في المادة السابعة من قانون جمع الامانات للشاريع العامة لسنة ١٩٣٠ سهواً يغير من معنى تلك المادة وما اطلعت عليه من اعتراضات وحيجية على بعض النقاط في القانون المشار اليه سأذكرها امام المجلس التشريعي العالي استرحمت من حضرة صاحب السمو الملكي مولاي الامير المعظم موافقته على اعادته للمجلس التشريعي العالي فتفضل ايده الله بأجابة استرحامي وعلى ذلك قدمت لخدماتكم نسخة عنه رجاء ان تتكرموا بأحاطته على المجلس التشريعي العالي .

نجيب بك ابو شعر - يجب علينا اتباع الطرق القانونية .

فخامة الرئيس - ولكن اذا شاء المجلس لاسباب مستعجلة يمكنه ان يقرر مايشاء بدون انتظار المدة المعينة .

نجيب بك ابو شعر - ان التعديل لم يوزع علينا .

سعيد بك المفتي - يجب ان يحال على اللجنة او لا .

نجيب بك ابو شعر - اقترح ان يطبع ويوزع علينا لاننا لسنا من الاذكياء لنتمكن من

فهو بمجرد النظر اليه .

توفيق بك - استمعوا لي ان السبب الذي دعي لاعادة هذا القانون الى مجلسكم العالي -